

( مادة ٨٧٣ )

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المديون برئ كفيله  
من الكفالة (١)

فإن كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المديون لا من  
حصة الوارث الآخر

( مادة ٨٧٤ )

احالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من  
المحيل والمحال والمحال عليه توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل  
الكفيل (٢)

( مادة ٨٧٥ )

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له (٣)

### تتَاب الحـوَالَة

( مادة ٨٧٦ )

الحوالة هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه (٤)

( مادة ٨٧٧ )

الحوالة قسمان مطلقه ومقيدة (٥)

- (١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٣
- (٢) يستفاد حكمها من أوسط الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٥
- (٣) يستفاد حكمها من أواخر الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٧
- (٤) يستفاد من الدر أول الحوالة نمرة ٢٨٨
- (٥) يستفاد من ضميرها والتيين بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الحوالة نمرة ٣٤٧

( مادة ٨٧٨ )

الحوالة المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حوالة مطلقة غير مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده ودیمة أو مفصوبة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شئ

( مادة ٨٧٩ )

الحوالة المقيدة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مفصوبة

## الفصل الاول

( في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه )

( مادة ٨٨٠ )

يشترط لصحة انعقاد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلاً بالغاً فلا تصح حوالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتياهما كما أنه لا يصح قبولهما الحوالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه مميزاً أو مأذوناً له في التجارة (١)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدها من أوائل الحوالة من الدرورد

## (مادة ٨٨١)

يشترط لنفاذ عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتمل بالغين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تتعقد موقوفة على اجازة وليه أو وصيه فان أجازها نفذت والا فلا

ولا ينفذ احتياله الا اذا أجازة الولي أو الوصي وكان المحتمل عليه أملاً من المحيل

## (مادة ٨٨٢)

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أى المحيل والمحتمل والمحتمل عليه ولا يشترط حضور المحتمل عليه بل لو كان غائباً في بلد آخر فأحيل عليه ثم بلغه تقبل الحوالة راضياً لا مكرهاً صححت الحوالة والتزم للمحتال بالدين المحال به ومالم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون للمحتال حق في مطالبته

انما لا يشترط رضا المحتمل عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استدانت زوجته النفقة عليه بأمر القاضي فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بلا رضاه ويكون ملزماً بالدين للمحتال

## (مادة ٨٨٣)

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديوناً للمحتال والافهى وكالة ولا يشترط أن يكون المحتمل عليه مديوناً للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صححت والتزم بالدين للمحتال ولو لم يكن المحتمل عليه مديوناً للمحيل (١) --

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الحوالة نمرة ٢٩٠

## الفصل الثاني

( في الديون التي تجوز الحوالة بها )

( مادة ٨٨٤ )

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة (١)

( مادة ٨٨٥ )

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوما فلا تصح الحوالة بالدين المجهول فلو احتال بما سيثبت للحيل على المحتال عليه فالحوالة باطلة

( مادة ٨٨٦ )

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح الحوالة أيضا بالديون المترتبة في الذمة من جهة الكفالة والحوالة

( مادة ٨٨٧ )

إذا اتفق رب الدين مع رجل على أن يقبل على نفسه حوالة دينه الذي على شخص ويدفعه قضاء عنه وقبل المحال عليه ذلك صحت الحوالة وكذا إذا تقدم أحد لرب الدين وتراضى معه على أن يحتال عليه بالدين الذي في ذمته لشخص وقبل الدائن ذلك صحت الحوالة ولو لم يكن المدين حاضرا ويلزم المحتال عليه بالدين في الصورتين ولا تنفعه ندامته بعد ذلك

(١) يستفاد حكمها والمادتين بعدها من رد المختار من أوائل الحوالة نمرة ٢٩٠

ولا يشترط رضا المدين لصحة الحوالة وانما يشترط رضاه للرجوع عليه بما يؤديه عنه المحال عليه ان لم يكن مديونا له أو لسقوط الدين الذي يكون له على المحتال عليه (١)

(مادة ٨٨٨)

تصح احالة المستحق في الوقف غريمه حوالة مقيدة باستحقاقه على ناظر الوقف اذا كانت غلة الوقف متحصلة في يده وقبل الحوالة ولا تصح الحوالة بالاستحقاق اذا لم تكن الغلة متحصلة في يد الناظر (٢)

(مادة ٨٨٩)

احتيال الاب أو الوصي بمال الغير جائزان كان فيه خير للصبي بان يكون المحتال عليه أملاً من المحيل وغير جائزان كان مقاربا أو مساويا له في اليسار (٣)

## الفصل الثالث

(في أحكام الحوالة)

(مادة ٨٩٠)

اذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عاينه بها برئ المحيل وكفيله ان كان له كفيل من الدين ومن المطالبة معا وثبت ثبوت حق مطالبة المحتال عليه غير أن براءة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة حق المحتال (٤)

- (١) استفاد حكمها من ابن عابدين في حوالة الدين نمرة ٤٠١ ومن حاشية أبي السعود على ملامسكين جزء ثالث نمرة ٢٠ ومن الهندية جزء ثالث نمرة ٢٤٢
- (٢) استفاد حكمها من الدر في حوالة الدين نمرة ٤٠٤ وتنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٩١
- (٣) استفاد حكمها من الحامدية نمرة ٢٩٤ والهندية جزء ثالث نمرة ٢٤٢
- (٤) استفاد حكمها من الدرورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩١ و ٢٩٢

## ( مادة ١٩١ )

الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة فاذا اشترط الضمان على المحيل أو جعل الخيار للحال صح الشرط وساغ للحال أن يطلب أي شيء من المحيل والمحال عليه (١)

## ( مادة ١٩٢ )

لا تنقطع في الحوالة المطالبة المحيل عن المحتال عليه بل اذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مغصوبة فله أن يطلبه بعد الحوالة أيضا في هذه الصورة الى أن يؤدي الدين المحال به للمحتال فان أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فان لم يكن المحتال عليه مديونا للمحيل وأدى عنه بأمره الدين المحال به رجع عليه بمثله فان أدى بلا أمره فهو متطوع لارجوع له عليه بما أدى (٢)

## ( مادة ١٩٣ )

اذا كانت الحوالة مقيدة بعين أمانة أو مغصوبة أو بدين خاص للمحيل على المحتال عليه فلا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل فلو دفعها اليه ضمنها للمحتال ويكون له الرجوع بها على المحيل

## ( مادة ١٩٤ )

اذا أحال المرتهن غريما له على الراهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا للمحتال وكذا اذا أحال البائع غريما له على المشتري بالتمن

(١) يستفاد حكمها من الخائبة جزء ثالث نمرة ٦٥ وتنقيح الحامدية جزء أول

نمرة ٢٩٤ والانقروية جزء أول نمرة ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها والمادة بعدها من أواخر الحوالة من الدرورد المختار نمرة ٢٩٤

سقط حقه في حبس العين المبيعة أما إذا أحال الراهن المرتهن بالدين على آخر أو أحال المشتري البائع بالثمن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (١)

(مادة ١٩٥)

إذا أحال المدين دائنه على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتال عليه عينا مملوكة للحيل ويؤدى الدين المحال به من ثمنها وقبل المحتال عليه الحوالة بهذا الشرط صحت الحوالة لأمر المحيل المحال عليه بالبيع ولا يجبر المحتال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن (٢)

(مادة ١٩٦)

يتحول الدين على المحتال عليه بصفته التي على المحيل (٣)  
فإن كان الدين على المحيل حالاً تكون الحوالة به على المحتال عليه حالة ويدفع المحتال عليه الدين المحال به معجلاً  
وإن كان الدين على المحيل مؤجلاً تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع إلا عند حلول الاجل فلو مات المحيل بقي الاجل وإن مات المحتال عليه صار الدين حالاً ويؤدى من التركة إن كان بها ما يفي بأدائه وإلا رجع المحتال بالدين أو بما بقي له منه على المحيل ليؤديه عند حلول الاجل

(١) يستفاد حكمهما من رد المختار أوائل الحوالة نمرة ٢٨٨

(٢) يستفاد حكمهما من رد المختار من أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥ عن البرازية عن الظهيرية

(٣) يستفاد من رد المختار في أواخر الحوالة بالنمرة المذكورة قبله في تنبيهه عن الفتح

## الفصل الرابع

( فيما يوجب بطلان الحوالة ومالا يوجبه )

( مادة ٨٩٧ )

لا يرجع المحتال بدينه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع للمحتال أو فسخت الحوالة بهلاك المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أولهما أن يحدد المحال عليه الحوالة ولا بينة لكل من المحيل والمحتال ثانيهما أن يموت المحتال عليه مفلسا ولم يترك عينا تفي بأداء المحال به ولا ديناً كذلك ولا كفيلاً بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مفلس فلا تبطل الحوالة (١)

( مادة ٨٩٨ )

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتفليسسه ولو بأمر الحاكم لا يوجبان بطلان الحوالة وعود الدين على المحيل (٢)

( مادة ٨٩٩ )

إذا غاب المحتال عليه من البلد ولو غيبة منقطعة فليس للخال الرجوع بحقه على المحيل وإنما يكون له ذلك إذا ثبت موت الغائب (٣)

(١) يستفاد حكمها من الدررورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٢ و ٢٩٣

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣ بناء على قول الامام

المرجح في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين نمرة ٤٠٦

## (مادة ٩٠٠)

إذا سقط الدين المقيدة به الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة فلو أحال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للغير بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل<sup>(١)</sup>

## (مادة ٩٠١)

إذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تتبين براءة الاصيل منه فلا تبطل الحوالة

فلو أحال البائع غريمه على المشتري بثن المبيع فهلك المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أو رد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما آذاه

## (مادة ٩٠٢)

إذا أحال البائع أحدا بالثمن على المشتري فآذاه الى المحال له ثم استحق المبيع بالبينة يرجع المشتري بما آذاه على البائع لا على المحال الذي قبضه وان لم يظفر بالبائع<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٩٠٣)

إذا أحال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلكت الوديعة قبل أدائها للمحتال بلا تعدد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة وبطلانها يعود الدين على المحيل<sup>(٣)</sup>

(١) يستفاد حكم هذه المادة والفقرة الاولى من التي بعدها من رد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٤

(٢) ليس مذكورا مأخذها

(٣) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣

• واستحقاق الوديعة للغير مبطل للحوالة كهلاكها

فان كان هلاكها بتقصير المودع وتعديه فلا تبطل الحوالة بل يضمن المودع للمحتال قيمتها ان كانت من القيميات أو مثلها ان كانت من ذوات الامثال

( مادة ٩٠٤ )

اذا أحال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بادائه من العين المغصوبة التي عنده فهلكت العين في يد الغاصب المحتال عليه قبل أدائها للمحتال فلا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للمحتال مثلها أو قيمتها (١)

فان استحققت العين المغصوبة للغير بطلت الحوالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

( مادة ٩٠٥ )

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بثمنه اذا أدى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع ان شاء رجع على المحتال القابض وان شاء رجع على المحيل (٢)

(١) يستفاد من الدرورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣

(٢) يستفاد من الدرورد المختار أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥

## الفصل الخامس

(في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين)

(مادة ٩٠٦)

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التملك سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (١)

فاذا مات المحيل مديونا قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فما قبضه منه في حياة المحيل فهو له أى للمحتال ومالم يقبضه فهو فيه اسوة لغرماء المحيل

واذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالحصص التي أخذها الغرماء

(مادة ٩٠٧)

اذا مات المحيل وله ورثة لاغرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فلورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه الى التركة وحينئذ يتبع المحتال التركة

(مادة ٩٠٨)

اذا مات المحتال عليه مديونا يقسم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالحصص وما بقى للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل

(١) يستفاد حكم هذه المادة والبتين بعدها من رد المختار أو آخر الحوالة فقرة ٢٩٤

(مادة ٩٠٩)

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للرجيل على  
المحتال عليه وكذا لو وهب المحتال مال الحوالة للمحتال عليه (١)

## الفصل السادس

(في براءة المحتال عليه)

(مادة ٩١٠)

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحال به أو باحاطته المحتال على غيره  
وقبول ذلك الغير الحوالة (٢)

(مادة ٩١١)

إذا أبرأ المحتال المحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه  
ولولم يقبل بحيث لو كان غير مديون للرجيل فلا يرجع عليه بشئ (٣)

(مادة ٩١٢)

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين  
فإن كان مديونا للرجيل سقط عنه الدين قصاصا وإن لم يكن مديونا  
للرجيل كان له ولو رثته الحق في مطالبة به

(١) يستفاد من رد المختار أو آخر الحوالة نمرة ٢٩٤ ومن التمتعج من أوائل الحوالة

نمرة ٣٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أوصل الحوالة نمرة ٢٩٢ ومن أوصلها نمرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار أو آخر الحوالة نمرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(مادة ٩١٣)

لا يصح ابراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (١)

(مادة ٩١٤)

السفينة بلا شرط المنفعة للقرض جائزة وانما تركه تحريما اذا كانت المنفعة مشروطة أو متعارفة (٢)

## كتاب الوكالة

### الباب الاول في ماهية الوكالة وشروط صحتها

#### الفصل الاول

(مادة ٩١٥)

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم (٣)

(مادة ٩١٦)

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله ايضا

(مادة ٩١٧)

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي لا يعقل مطلقا ولا توكيل صبي يعقل بتصرف ضار ضررا محضاً ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله

(١) يستفاد حكمها من تمقيح الحامدية أو آخر الحوالة نمرة ٢٤٣

(٢) يستفاد من الدرورد المختار من أو آخر الحوالة نمرة ٢٩٥

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتيين بعدها من الدرمن أوائل الوكالة نمرة ٤٠٠